

القاهرة - أ.ف.ب: أحال النائب العام المصري عبدالمجيد محمود أمس الى القضاء العسكري 30 بلاغا ضد وزير الدفاع السابق المشير حسين طنطاوي ورئيس أركانه سامي عنان تتهمهما بقتل المتظاهرين أثناء الاضطرابات التي شهدتها البلاد نهاية العام الماضي ومطلع العام الحالي، بحسب مصدر قضائي.

وتضمن أحد البلاغات اتهامها آخر للفريق عنان بالكسب غير المشروع. وطبقا للقانون المصري فإن القضاء العسكري يختص وحده بالنظر في المخالفات القانونية المتعلقة بالعسكريين أثناء وبعد خدمتهم، وستحدد النيابة العسكرية مدى جدية البلاغات وما إذا كان الأمر يستدعي فتح تحقيق فيما ورد فيها من اتهامات.

وفي سياق متصل أحال المستشار عبدالمجيد محمود،



المشير حسين طنطاوي



الفريق سامي عنان

النائب العام، البلاغ المقدم من د.سمير صبري الحامى ضد الفريق سامي عنان، رئيس أركان القوات المسلحة السابق، الى النيابة العسكرية للتحقيق في اتهامه بـ «الكسب غير المشروع».

وقال صبري في البلاغ بحسب

«المصري اليوم» ان احدى الصحف نشرت خبرا مفاده حصول الفريق سامي عنان، على قطعتي أرض، الأولى مساحتها 561.74 مترا، والثانية مساحتها 976.44 مترا، بتاريخ 21 فبراير 2010. وأضاف البلاغ ان الفريق عنان حصل على قطع اراض أخرى في سنوات سابقة، وهي الأراضي التي بنى عليها مجموعة قصور في التجمع الخامس له ولأسرته. وطالب المحامي بمنع الفريق سامي عنان من مغادرة البلاد والتحقيق فى الواقعة، تمهيدا لاحالة رئيس الأركان السابق الى جهاز الكسب غير المشروع. وفي السياق نفسه، قال مصدر قضائي مسؤول ان النيابة العسكرية تسلمت من الفريق سامي عنان، مؤكدا في تصريحات خاصة لـ «المصري اليوم» أن النيابة العسكرية

تسلمت البلاغ المحال اليها من النيابة العامة، وسوف يتخذ البلاغ مجراه القانوني، وفقا للإجراءات الخاصة بشأن محاكمة العسكريين، والمحائز للتقاعد، بعد التأكد من صحة البلاغ. يذكر أن المشير محمد حسين طنطاوي، قد قرر بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال فترة ادارة القوات المسلحة لشؤون البلاد، إضافة مادة جديدة الي قانون القضاء العسكري، تنص على «اختصاصه بالفصل في جرائم الكسب غير المشروع المنسوبة لضباط الجيش، حتى لو بدأ التحقيق فيها بعد تقاعدهم».

ونصت المادة رقم «8 مكر أ»، التي اضيفت الي قانون القضاء العسكري، الصادر بالقانون رقم 25 لسنة 1966، وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 مايو الماضي على أن: «القضاء

العسكري يختص دون غيره بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في الأبواب (الأول والثاني والثالث والرابع) من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 62 لسنة 1975 بشأن الكسب غير المشروع، التي تقع من ضباط القوات المسلحة الضاعين لأحكام هذا القانون، ولو لم يبدأ التحقيق فيها الا بعد تقاعدهم».

وفقا لنص المادة «يكون للنيابة العسكرية جميع الاختصاصات المخولة لهيئات الفحص والتحقيق المنصوص عليها في قانون الكسب غير المشروع»، كما «تختص النيابة العسكرية في جمع الأحوال دون غيرها، ابتداء بالتحقيق والفحص، فإذا تبين لها أن الواقعة لا علاقة لها بالخدمة العسكرية، أحالتها الى جهة الاختصاص».

واشنطن تتعهد بدعم القاهرة في مفاوضاتها مع المؤسسات المالية الدولية وقنديل: برنامج صندوق النقد «مصري» والفائدة عليه منخفضة

عواصم ـ وكالات: وافقت عواصم الوزراء المصري عن اتفاق القرض الذي تسعى مصر لإبرامه مع صندوق النقد الدولي قائلا إن برنامج القرض برنامج «مصري» والفائدة عليه منخفضة للغاية. وتتسعى مصر لاقتراض 4.8 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي وتأمل في إبرام اتفاق بنهاية العام من أجل دعم اقتصادها المنهك.

وقال هشام قنديل في مقابلة مع «رويترز»: «برنامج صندوق النقد هو برنامج مصري والفائدة عليه منخفضة للغاية حتى انه يمكنني ان أصفها بأنها رسوم خدمة. وإذا قارنتها بأسعار الفائدة في السوق المحلية البالغة 15 أو 13٪ تكون المقارنة واضحة جدا».

ومضى قائلا «ثم ان القرض يجلب أموالا جديدة من الخارج»، وأشار إلى ان الاقتراض من السوق المحلية يجعل الحكومة في منافسة مع المستثمرين المحليين «وتحس نريد تشجيع الناس على الاقتراض والقيام بأعمال هنا. ثم ان هناك امرا مهما وهو أن قرض صندوق النقد يأتي مصحوبا بشهادة على أن هذا الاقتصاد يشي بلاء حسنا». ومن شأن دعم صندوق النقد لمصر أن يساهم في تفادي أزمة في ميزان المدفوعات والاستعادة ثقة المستثمرين الذين نزحوا خلال 18 شهرا من الاضطرابات السياسية.

وقال «لسنا حساسين تجاه مراجعة صندوق النقد أو البنك الدولي لبرنامجنا او مراجعة الإجراءات الاقتصادية التي نأخذها». وتعليقا على الانتقادات للجوء مصر للاقتراض من صندوق النقد قال قنديل «انا مندھش من أن بعض الناس يرون ان قرض الصندوق ليس الوسيلة المثلي بالنسبة لمصر في الوقت الحالي».

وأعلن رئيس مجلس الوزراء

ديبلوماسي سويسري: أموال مصر المجمدة ارتفعت إلى 700 مليون دولار

700 مليون دولار وهي الاموال المجمدة بمقتضى قرار المجلس الفيدرالي السويسري والتدابير القضائية المتخذة في سويسرا واجراءات المساعدة القضائية. وقررت وزارة الخارجية السويسرية بناء على طلب سلطات القضاء الجنائي المصرية اضافة 17 اسما جديدا لقائمة اصحاب الاموال المجمدة وهو اجراء من بين اجراءات عدة اخرى اتخذتها سويسرا لمساعدة مصر على ان تقديم ايضاات قضائية بشأن مصدر هذه الاموال المهربة. وقال المصدر الديبلوماسي السويسري ان الاسماء التي اضيفت الى قائمة الاشخاص المجمدة الاموال في سويسرا والتي نقلتها وسائل الاعلام لم تتسم بالدقة موضحا ان قائمة الاسماء

المضافة تتضمن رجل الاعمال حسين سالم وزوجته نظيمة عبدالحميد اسماعيل ونحله خالد حسين سالم وزوجة نحله عين الحياة عباس الحمامي وزير الاسكان الاسبق محمد ابراهيم سليمان وزوجته منى صلاح الدين النيزي ورجل الاعمال ياسين لطفي منصور وزوجته شيرين مصطفى كامل، وجمال الدين عبدالعزيز السكرتير السابق لحسني مبارك وزوجته ماجدة عبدالفتاح البنداري ورئيس الوزراء الاسبق احمد نظيف ورئيس الوزراء الاسبق عاطف عبيد وزوجته نجد خميس حميدة وزير البترول الاسبق سامح فهيم وزوجته ناهد توفيق سعد ومجدي راسخ والد زوجة علاء مبارك وميرفت عبدالقادر صالح عيد زوجة مجدي راسخ.



وقال مصدر ديبلوماسي بالسفارة السويسرية بالقاهرة ان قرار السلطات السويسرية بزيادة عدد الاشخاص المصريين الذين يشملهم قرار تجميد اموالهم وممتلكاتهم في سويسرا الى 31 شخصا جاء بالتشاور مع الحكومة المصرية. وقال المصدر انه منذ تغيير السلطات الحاكمة في مصر وهناك اتصال دائم بين السلطات السويسرية والمصرية في اطار من التعاون القضائي بين الجانبين للعمل على استعادة الاموال المصرية المكتسبة بصورة غير مشروعة والمهربة الى سويسرا. ذكر المصدر نقلا عن الخارجية السويسرية ان اجمالي الاموال المصرية المهربة التي تم تجميدها في سويسرا ارتفع حاليا الى نحو

تقرير إخباري

احتماد الصراع بين فناني مصر ودعاة متشددين أمام ساحات المحاكم

القاهرة - أ.ش.أ: أعلن عدد من الفنانين رفضهم لأي هجوم أو سباب يتعرضون له من قبل رجال دين ومشايخ ودعاة متشددين وقرروا اللجوء إلى المحاكم لمقاضاة من يسبون الفن والفنانين. ورحب الفنانون بدعوة الفنان محمد صبحي لهم برفع دعاوى قضائية جماعية على الشيوخ الذين يهاجمون الفن والفنانين، مؤكداين أنهم يتعرضون لحملة ممنهجة ومقصودة هدفها تخويف الفنانين والمبدعين. وطالب الفنان محمد صبحي ما لا يقل عن ألف فنان في مصر برفع دعوى قضائية ضد الشيخ وجدي غنيم الذي هاجم فيه الفن والفنانين ووصفهم بـ «المرصارين»، وقال: إن الهجوم على الفن سيظل مستمرا طوال الفترة المقبلة، والحل أن يقوم ما لا يقل عن ألف فنان من أعضاء النقابة برفع دعوى قضائية ضد هذا الشيخ.

وأكد الفنان محمود ياسين أن ما يحدث كارثة كبرى تهدد الفن وهدفها تخويف الفنانين والمبدعين، وقال «لا يمكن الصمت تجاه ما يحدث، لأنه هجوم غير مبرر ولا يليق برجل دين استخدام هذه الالفاظ الخادشة للحياء».

وتابع: «ما صرح به الشيخ وجدي غنيم يتنافى تماما مع الدين الإسلامي الذي أمرنا بالحديث بشكل طيب ومن دون توجيه أي ترحيب».

وعن الحل الأمثل لمواجهة مثل هذه الحملة التي

يشنها بعض الدعاة على الفنانين قال: إن القضاء هو الحل الوحيد لبقاء الفن ولضمان حرية الإبداع. ويرى الفنانون أن هناك حربا أعلنها بعض الدعاة المتشددين على الفن، خاصة أن هجوم الشيخ وجدي غنيم يأتي بعد أيام قليلة من هجوم شنه الشيخ عبدالله بدر على الفنانة إلهام شاهين من خلال إحدى القنوات الدينية حيث اتهمها بالفجور والزنى وأنها تستحق الرجم.

وقال أشرف عبدالغفور نقيب الممثلين لوكالة أنباء الشرق الأوسط «ردنا على الشيوخ الذين يهاجمون الفن والفنانين سيكون أمام القضاء»، مطالبا جموع الفنانين بعدم الانجرار للرد على الذين يهاجمون الفنانين بالسباب والشتمك مثلما يفعلون. وأكد أن النقابة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الهجمة الشرسة التي تطال الفن وتستسلك النقابة جميع الطرق القانونية لعاقبة من يتناول على أي فنان. ورفض الفنان كريم عبدالعزيز أي هجوم على الفن أو الفنانين من أي جهة كانت لأن للفنانين أسرا وعائلات وهم من نسج هذا المجتمع ويحترمون عاداته وتقاليده.

وأكد أن مصر دولة مدنية يحكمها القانون وبالتالي أي سباب أو شتائم تطال الفنانين سيكون الرد عليه أمام ساحات المحاكم.

وعبرت الفنانة هالة فاخر عن غضبها الشديد تجاه

ما يحدث، مؤكدة أنه لا يمكن أن يمر بسهولة، بل طالبت جميع الفنانين بالوقوف صفا واحدا لمواجهة الهجمات التي يتعرض لها الفن والفنانون من وقت إلى آخر.

من جانبه، يرى الفنان أشرف عبدالباقي أن الخطوة الأهم في الوقت الحالي هي تكاتف جميع الفنانين والجهات المعنية بحرية الفن والإبداع ونقابة الممثلين أيضا للوقوف ضد هذه الهجمة على الفن والقضاء على تلك الأصوات الرجعية التي تحاول القضاء على حضارتنا وتاريخ الفن الملمى بالإنجازات.

من جانبها، وصفت الفنانة رانيا محمود ياسين لقاء د.محمد مرسي رئيس الجمهورية بالفنانين والمبدعين بأنه أبلغ رد على الهجمة الشرسة التي يتعرض لها عدد من الفنانين والمبدعين حاليا. وقالت ياسين لوكالة أنباء الشرق الأوسط إن بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي تحولت إلى شبكة انقسام وكره اجتماعي، على عكس ما هو متبع في شبكات التواصل الاجتماعي في الخارج، حيث يسود الأدب والاحترام بين الغرب.

وأكدت ضرورة أن تتم عملية النقد في وسائل الإعلام المختلفة بموضوعية واحترام دون توجيه أي إساءة أو إهانة لأي شخص، موضحة في الوقت ذاته أنه ينبغي التفريق بين توجيه النقد الموضوعي أو الإهانة وبين الشائ والفتاق.

وشددت على ضرورة اتخاذ جميع الإجراءات القانونية حيال أي فناة قضائية تروج لأي أفكار متطرفة أو تسيء إلى كرامة الآخرين أو أي فرد يتجاوز حدود الأدب في حق الآخرين بالتصريح بأمر يعاقب عليها القانون.

فتحي عبدالوهاب: مرسي يتابع بدقة السيئنا المصرية والأميركية من جانبه قال الفنان فتحي عبدالوهاب الذي كان مشاركا في وفد الفنانين الذين التقوا بمرسي ان الرئيس متابع جيد جدا للسيئنا المصرية والأميركية، وتحدث مع وفد الفنانين عن مشاهداته الفنية للأفلام الأميركية، حيث أكد ان مرسي واع جدا ويعرف هدف كل فيلم والرسالة التي يريد إيصالها الى العالم، وأهمية السيئنا بشكل عام في توجيه الوعي الجمعي العالمي. خاصة عندما تحدثت عن فيلم «سوبر مان» والمقصود منه والفرص من انتاجه. وكشف عبدالوهاب ان اللقاء الذي حضره لم يكن بروتوكوليا، وكان شديد الصراحة وتميز بالآلق والود.

وأشار إلى ان مرسي رفض مفهوم «الطمين» الذي طالب به البعض، وأنه لا يستسيغ كلمة «طمين» لأنه لا يجوز ان نتناقش في حق أصيل مكتسب لكل مصري على ارض مصر، خاصة عندما تطرق الحديث بين مرسي والفنانين إلى ان حرية الإبداع شرط أساسي لانطلاق الإبداع نفسه.

إلهام شاهين: أكره السياسة ولا أنتمي لأي حزب

عرض في عهد النظام السابق لكان بمثابة ضربة قاسمة لذلك النظام، وتنازلت شاهين قضية عبدالله بدر موضحة ان الاستماع لامثاله سيؤدي بنا في نهاية الامر الى اغلاق السينما ودور المسرح باعتبار ان ذلك سيمثل قيدا على أداء الفنان او المسرحي فاذا قبلت عملا سينمائيا دينيا أؤدي فيه دور مشتركة فسيعتبرونني وقتها انني احرض الناس على الخروج من دينن الله تعالى، واذا اسيهمت بأداء دور تاجرة مخدرات فساكون محرصة على النتي استخدمها في الدور.

واشارت شاهين السى ان مسلسل معالي الوزير كان بمثابة صفعلة للنظام السابق ودليل براءتها من مدهامته ذلك النظام وفق تصريحاتها، حيث تم تصوير المسلسل قبل قيام الثورة بحوالي اسبوعين وبسبب جراءة موضوع المسلسل سالت منتج العمل: هل تم عرض العمل على الرقابة وجزاته وبيدات التصوير حتى قامت الثورة ثم اعقبها حالة حظر التجول في جمعة

واشارت شاهين السى ان مسلسل معالي الوزير كان بمثابة صفعلة للنظام السابق ودليل براءتها من مدهامته ذلك النظام وفق تصريحاتها، حيث تم تصوير المسلسل قبل قيام الثورة بحوالي اسبوعين وبسبب جراءة موضوع المسلسل سالت منتج العمل: هل تم عرض العمل على الرقابة وجزاته وبيدات التصوير حتى قامت الثورة ثم اعقبها حالة حظر التجول في جمعة

العرض في رمضان الماضي ولو

مسلسل «معالي

الوزيرة» كان صفعلة

لنظام السابق

ودليل براءتها

من مدهامته



إلهام شاهين

الجبهة السلفية

تطالب ببرلمان مصري جديد

العربية.نت: أكدت الجبهة السلفية رفضها التام عودة مجلس الشعب المصري المنحل، مطالبة بإجراء انتخابات جديدة للبرلمان عقب الإنتهاء من وضع الدستور الجديد بشهرين، نقلا عن صحيفة «اليوم السابع» امس. وقال د.خالد سعيد المتحدث الرسمي للجبهة السلفية، عبر حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: ترفض رفضا باتا عودة مجلس الشعب المنحل.

مؤكدا ان الإعلان الدستوري الذي ألغى به د.محمد مرسي رئيس الجمهورية الإعلان المكمل قد نص على ذلك، ويأتي ذلك وسط سريان شائعات عن احتمال عودة مجلس الشعب المنحل بحكم قضائي، بعد أن قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته قبيل أيام من إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية في يونيو الماضي.

سوزان وخديجة وهادي يزرن مبارك في «طره»

القاهرة - أ.ش.أ: قامت سوزان ثابت زوجة الرئيس السابق حسني مبارك وبرفقتها خديجة جمال وهادي راسخ بزيارة مبارك داخل محبسه بمستشفى سجن مزرعة طره، حيث يقضي عقوبة الحبس المؤبد في قضية قتل المتظاهرين.

وقال مصدر أمني بقطاع مصلحة السجون في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط - إن سوزان وخديجة وهادي اصطحبن خلال الزيارة بعض الماكولات الخفيفة والمشروبات الباردة لمبارك خلال الزيارة، وذلك تنفيذا لتوصية الطاقم الطبي المشرف على علاجه بالبعد عن الماكولات الدسمة.

من جانبه، قال العقيد محمد عليوة مدير قسم الإعلام والعلاقات بقطاع مصلحة السجون إن الزيارة التي استمرت حوالي ساعتين تمت بناء على إذن من النيابة العامة، موضحا ان الزيارة تمت داخل مستشفى السجن لعدم قدرة مبارك على الجلوس بالمكان المخصص للزيارة. وأكد العقيد عليوة ان الزيارة تمت وفقا لتوجيهات اللواء محمد نجيب حسن جميل مساعد وزير الداخلية لقطاع مصلحة السجون في المكان وفي المواعيد المخصصة للزيارات، حيث تتم معاملة رموز النظام السابق دون أي امتيازات وطبقا للائحة السجون.

وأشار إلى ان سوزان وخديجة وهادي تركن سيارتهن خارج أسوار السجون واستقلن حافلة قطاع السجون حتى بوابة سجن المزرعة وفقا للوائح السجن، كما تم تفتيشهن والزيارة التي بحوزتهن إلكترونيا.

صباحي: تصريحات عودة البرلمان سعي إخواني للهيمنة على مؤسسات الدولة

قال حمدين صباحي، مؤسس التيار الشعبي المصري، ان التصريحات الصارخة عن بعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، حول احتمالات إعادة مجلس الشعب المنحل بحكم المحكمة الدستورية العليا، تعكس رغبة واضحة حذرنا منها مرارا من سعي جماعة الإخوان وحزبها لفرص هيمنة وسيطرة كاملة على مؤسسات الدولة، وهو أمر يزيد من حدة الخلاف والاستقطاب السياسي.

وأضاف صباحي قى تصريحات صحافية صباح أمس ان الرئيس المنتخب محمد مرسي أعلن التزامه من خلال الإعلان الدستوري الذي أصدره والقي به الإعلان الدستوري المكمل الذي سبق للمجلس العسكري إصداره، أنه ستجري انتخابات جديدة لمجلس الشعب خلال شهرين من الاستفتاء على الدستور الجديد للبلاد، مشددا على ان أي محاولات للانتفاغ على ذلك ستكون محل رفض بالإجماع من جميع القوى الوطنية.

وقال صباحي والوطنية، تقديم عدة مقترحات بديلة لعدم تركز سلطات التشريع بالإضافة للسلطات التنفيذية في يد رئيس الجمهورية، وأن محاولات بعض قيادات الإخوان لتحرير إعادة مجلس الشعب المنحل باعتبارها حلا لذلك الأمر، لا تمثل إلا محاولة لتزيين سعيهم للهيمنة والاستقرار بجميع مؤسسات وسلطات الدولة.

واختتم صباحي تصريحه، قائلا: «كفانا انجرار لمبارك في سياسة تستنزف الوطن والشعب دون طائل، ودعونا نركز في بناء الوطن والامتنام بهجوم ومشاكل الناس اليومية الحقيقية»، وليتوقف الإخوان عن سعيهم للهيمنة والاستقرار، ويخوضوا اختبار الانتخابات المقبلة لتكون الكلمة الفصل للشعب المصري.

نجل المشير عامر: عبد الناصر قتل والدي ليغطي نكسة 67

القاهرة- العربية.نت: أدلى د.عمرو عبدالحكيم عامر، نجل وزير الحربية الأسبق في حكومة الرئيس المصري جمال عبدالناصر المشير عبدالحكيم عامر، بتصريحات لجريدة «الجمهورية» أعلن فيها اتهامه الصريح والمباشر للرئيس عبدالناصر بأنه وراء اغتيال والده.

وبرر د.عمرو عبدالحكيم ما ذهب إليه بان عامر كان تحت الإقامة الجبرية عقب نكسة 67، وبالتالي حمايته كانت مسؤولية الرئيس عبدالناصر، لكنه وبسبب مخاوف أن يفقد والده المشير عامر انقلابا باعتباره كان من أقوى رجالات الجيش للحب الجارف الذي يملكه بين الجنود تم التخلص منه، مؤكدا ان عبدالناصر غدر بوالده وجعله كبش فداء حتى تخفي معالم الحقيقة التي أدت إلى النكسة.

وتابع ان القضية التي قامت الأسرة برفعها وصلت إلى مراحل متقدمة للإعلان عن الفاعل الرئيسي في جريمة قتل والده وستعلن المحكمة المختصة بالفصل في الوثائق التي قدمناها نهاية العام الماضي عن التفاصيل خلال أيام قليلة مقبلة.

واعتبر نجل عامر أن ثورة يوليو كانت محددة الأهداف وأن القامطين بها كان لديهم هدف وطني غير عادي باعتبار أن فشلها سيؤدي إلى قتلهم جميعا، أما ثورة يناير فإنها ثورة شعبية غير محددة الأهداف وليس لها قائد استطاعت جماعة الإخوان الاستفادة من مكاسبها، مبينا في تصريحاته أنه يتخذ من جماعة الإخوان المسلمين موقفا سلبيا.

وأعلن نجل عامر تاييده للمصالحة مع رموز النظام السابق القابضين في طرة ببرهم الأموال التي اتهموا بالاستيلاء عليها مقابل الإفراج عنهم، لأنها مهمة في إنقاذ الوطن من حالة التردى المألوي السلبى التي انطبل عليها في الوقت الحاضر مع طردهم خارج البلاد.